

الجزائر تعيق عمل الصحفيين بكل الطرق قبل الانتخابات

الاعتماد في انتظار تسلمي اعتماد 2021، ورغم أنه لم تصلني أي ملاحظات بخصوص تغطية الحراك فإبنا لا نقوم بالتغطية كالمسابق.

ويعلم الصحفيون جيدا أنه يمكن إلغاء هذا التمديد في أي وقت ودون تقديم الأسباب بشكل رسمي من قبل وزارة الاتصال.

ومؤخرا تم منع مراسل وكالة صحافة أجنبية من تصوير مظاهرات الحراك بدعوى انتهاء صلوحية الاعتماد. وخلال شهر مارس الماضي تم تهديد قناة فرنسا 24 بـ"السحب النهائي" للاعتماد، وبرت وزارة الاتصال ذلك بان تغطية القناة للحراك غير متوازنة.

وتلقى فريق التلفزيون الفرنسي "إم 6" منعا من العمل في سبتمبر 2020، على خلفية بث تقرير "الجزائر، بلد الانتفاضات" والذي اعتبرته السلطات "منحازا" وتم إنجازه بـ"بترخيص تصوير مزيف".

وعبر صهيب الخياطي مدير مكتب شمال أفريقيا لمنظمة مراسلون بلا حدود عن قلقه مؤكدا أنه "لا يجب أن تكون الاعتمادات وسيلة للابتزاز أو الضغط على وسائل الإعلام التي تعلق بتغطيتها لمظاهرات الحراك، وتطالب مراسلون بلا حدود السلطات الجزائرية باعتماد الشفافية في عملية تجديد الاعتمادات واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن مختلف وسائل الإعلام الموجودة على التراب الجزائري من تغطية الانتخابات القادمة في ظروف جيدة".

ولم يتمكن المراسلون المحليون من الاعتمادات المخصصة لتغطية الانتخابات، مما قد يجرمهم من دخول مراكز الاقتراع والفرز والندوة الصحافية الخاصة بإعلان النتائج. وتحلل الجزائر المرتبة 146 من أصل 180 بلدا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تصدره مراسلون بلا حدود. وقد خسر البلد 27 مرتبة منذ 2015.

اعتماداتهم منذ أشهر، ولا يعلم الكثير من مراسلي وسائل إعلام أجنبية إن كان من الممكن تغطية الانتخابات المقبلة بسبب عدم إسناد الاعتمادات.

ودانت منظمة مراسلون بلا حدود هذا الشكل من الضغط الذي يمارس على الصحفيين ووسائل الإعلام الأجنبية، وتطالب السلطات بمزيد الشفافية في عملية تجديد الاعتمادات.

وتنتهي صلوحية الاعتمادات كل عام في 31 ديسمبر وهي التي تخول مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية العمل بشكل قانوني في الجزائر، ولم يتم تجديد أي منها إلى حد الآن. وإن كانت آجال التجديد غير مضبوطة دائما، فإن ثمة عادة اتفاقا ضمينا يسمح للصحافيين بمواصلة تغطية الأحداث في انتظار حصولهم على الاعتماد الجديد، ولكن الأمر تغير هذا العام.

صهيب خياطي
لا يجب أن تكون الاعتمادات وسيلة للابتزاز أو الضغط على الإعلام

وأكد مراسل وسيلة إعلام أجنبية أنه "في الغالب ننتظر التوصل ببطاقة الاعتماد للعام الجاري إلى غاية شهر أبريل أو مايو وأحيانا أغسطس، دون أن تكون لدينا أي معلومة دقيقة. وفي الأثناء نواصل تغطية مختلف الأحداث، ومن بينها الحراك وتواصل الأمر إلى غاية 16 أبريل 2021 حين تم إيقافنا من قبل رجال أمن بالزلي المدني علموني أنه لم يعد يُسمح لي بالتصوير".

وقالت المنظمة إنه حتى وسائل الإعلام التي تمتعت بتمديد مؤقت لاعتماداتها ليست في مأمن من الضغوط حيث يؤكد أحد ممثلي قناة تلفزيونية أجنبية في الجزائر أن "وزارة الاتصال مكنتني من وثيقة تمديد

الجزائر - رفضت السلطات الجزائرية إخلاء سبيل الصحافية كثرزة خاطو، التي اعتقلتها مع مجموعة من الصحافيين والمصورين أثناء تغطيتهم تظاهرات الحراك الشعبي، واحتجزت عددا منهم في الشارع وحاصرتهم، منعهم من تصوير حملة القمع ضد المتظاهرين، في مؤشر على عزم السلطات إنهاء الحراك قبل الانتخابات البرلمانية القادمة.

وأظهر فيديو بثه صحافيون التوقيف العنيف الذي تعرضت له خاطو الصحافية في "راديو إم"، رغم قولها لعناصر الشرطة إنها صحافية.

واعتقلت قوات الأمن مراسل وكالة "سبوتنيك" الروسية جعفر خلوفي، والصحافي في "الخبر" الجزائرية مصطفى بسطامي، ومدير موقع "قصة تريببون" الذي اعتقل سابقا خالد درارني، والمصورين لدى وكالة الأنباء الفرنسية، وصحيفة "ليبرتي" المحلية، و"الوطن"، و"لوريون"، ومصور فيديو يعمل لدى وكالة "رويترز"، ومنعتهم قبل اعتقالهم من التصوير، قبل أن تقتادهم إلى أحد المراكز الأمنية وسط العاصمة الجزائرية.

وفي وقت متأخر من ليلة الجمعة، أخذت السلطات سبيل الصحافيين والمصورين باستثناء خاطو.

وقالت الصحافية في "راديو إم" ليندة عوي، في بيان لها، إن 11 صحافيا، هي من بينهم، حاصرتهم قوات الشرطة قرب "شارع محمد الخامس" بقالة مقر "راديو إم". ولم تسمح لهم بالحركة، منعهم من تصوير التظاهرات وممارسات الشرطة بحق المتظاهرين.

وأكد صحافيون أن السلطات مسؤولة بالغة الأهمية، من جهةها، طلبت من لجنة حماية الصحافيين ومقرها نيويورك توضيحات من الحكومة الإسرائيلية.

وقال المدير التنفيذي للجنة جويل سايمن "إن الهجوم الأخير على مبنى تعرف إسرائيل منذ فترة طويلة أنه يضم وسائل إعلام دولية، يثير تساؤلا حول احتمال أن القوات الإسرائيلية تستهدف عددا منشآت إعلامية لتعطيل تغطية المعاناة الإنسانية في غزة".

وأضاف أن "الصحافيين عليهم التزام وواجب تغطية الأحداث الجارية في غزة ومن غير القانوني أن يستعمل الجيش الإسرائيلي وسائل عسكرية لمنع ذلك".

وفي باريس، أكدت وكالة فرانس برس على لسان رئيسها التنفيذي فابريس فريس "ضمانها الكامل مع وسائل الإعلام التي دمّرت مكاتبها في غزة، مطالبة باحترام "الحق في الإعلام".

وقبل استهداف المبنى قال صاحبه جواد مهدي في تصريحات للصحافيين من أمام المبنى، إن ضابطا في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية أبلغه في اتصال هاتفي بضرورة إخلاء البرج خلال ساعة من الاتصال.

ومع اقتراب المهلة من الانتهاء اتصل مهدي بضابط الاستخبارات مرة أخرى أمام الصحافيين وطلب منه تمديد المهلة لعشر دقائق إضافية، قائلا "أعطينا عشر دقائق ليذهب أربعة شبان بدروع صحافية لإحضار معداتهم، هم ليسوا مخربين".

وبعد رفض الضابط تمديد المهلة تم قصف المبنى بعد وقت قصير بعدة صواريخ من الطائرات الإسرائيلية. ويزعم الجيش الإسرائيلي وجود معدات عسكرية في المبنى المستهدف. ويقول إنه "قاعدة عمليات مهمة للاستخبارات العسكرية لحماس".

ولم تستد إسرائيل من درس الإستهاء والتدبير ضد الجيش الأمريكي، عندما قام بقصف فندق إقامة الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء الدولية في بغداد إبان احتلال العراق عام 2003.

وقصف الجيش الأمريكي فندق فلسطين ميريديان في بغداد، بزعم وجود قنصل فيه، مع علمه مسبقا أنه مركز المراسلين الأجانب وراح ضحية القصف مراسل "الجزيرة" طارق أيوب ومصورو "رويترز" البريطانية والتلفزيون الإسباني وجرح مراسل قناة "أبوظبي".

ولا ينجح استهداف الصحافيين ووسائل الإعلام خلال الحروب بالتعميم أو إخفاء الحقائق ما يجري على الأرض، بل يساهم في إثارة الاهتمام وزيد من تساؤلات الجمهور الغربي حول طبيعة النزاع، مع حملة التنديد والاستنكار الدولية ونشاط المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي.

الصحافي عاريا أمام الرصاص والدعاية للمقرات الإعلامية الخالية في غزة

الخطر الحقيقي على الإعلام هو عدم حماية الصحفي



الصحافي على خط النار خارج القصّة

وإبلع البيت الأبيض إسرائيليان ضمان سلامة الصحافيين مسالة "بالغة الأهمية". وكثبت المحدثنة باسم الرئاسة الأميركية حين ساسي في تغريدة "قلنا للإسرائيليين مباشرة إن ضمان سلامة الصحافيين ووسائل الإعلام المستقلة

مسؤولة بالغة الأهمية". وعن دورها في تغطية الأحداث، رغم أن الطيران الحربي الإسرائيلي استهدف مكاتب ومقار 15 مؤسسة إعلامية، هي: قناة روسيا اليوم، التلفزيون الألماني ZDF، وتلفزيون دبي، قناة روسيا اليوم بالإنجليزية، وقناة الجزيرة الإنجليزية، وقناة برس، وجزيرة الحياة الجديدة، وقناة الأقصى، وإذاعة الأقصى، وقناة القدس اليوم، وقناة دبي 12، ومرئية الأقصى، ومؤسسة طيف الإعلامية، ومؤسسة هنا القدس الإعلامية، وشركة فلسطين للإنتاج الإعلامي.

وفي باريس، أكدت وكالة فرانس برس على لسان رئيسها التنفيذي فابريس فريس "ضمانها الكامل مع وسائل الإعلام التي دمّرت مكاتبها في غزة، مطالبة باحترام "الحق في الإعلام".

وقبل استهداف المبنى قال صاحبه جواد مهدي في تصريحات للصحافيين من أمام المبنى، إن ضابطا في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية أبلغه في اتصال هاتفي بضرورة إخلاء البرج خلال ساعة من الاتصال.

ومع اقتراب المهلة من الانتهاء اتصل مهدي بضابط الاستخبارات مرة أخرى أمام الصحافيين وطلب منه تمديد المهلة لعشر دقائق إضافية، قائلا "أعطينا عشر دقائق ليذهب أربعة شبان بدروع صحافية لإحضار معداتهم، هم ليسوا مخربين".

وبعد رفض الضابط تمديد المهلة تم قصف المبنى بعد وقت قصير بعدة صواريخ من الطائرات الإسرائيلية. ويزعم الجيش الإسرائيلي وجود معدات عسكرية في المبنى المستهدف. ويقول إنه "قاعدة عمليات مهمة للاستخبارات العسكرية لحماس".

ولم تستد إسرائيل من درس الإستهاء والتدبير ضد الجيش الأمريكي، عندما قام بقصف فندق إقامة الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء الدولية في بغداد إبان احتلال العراق عام 2003.

وقصف الجيش الأمريكي فندق فلسطين ميريديان في بغداد، بزعم وجود قنصل فيه، مع علمه مسبقا أنه مركز المراسلين الأجانب وراح ضحية القصف مراسل "الجزيرة" طارق أيوب ومصورو "رويترز" البريطانية والتلفزيون الإسباني وجرح مراسل قناة "أبوظبي".

ولا ينجح استهداف الصحافيين ووسائل الإعلام خلال الحروب بالتعميم أو إخفاء الحقائق ما يجري على الأرض، بل يساهم في إثارة الاهتمام وزيد من تساؤلات الجمهور الغربي حول طبيعة النزاع، مع حملة التنديد والاستنكار الدولية ونشاط المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي.

حظي خبر استهداف مبنى يضم مكاتب إعلامية في غزة باهتمام كبير ودعاية واسعة، في حين بقي خبر استهداف صحافيين بصاروخ خلال تغطياتهم الإخبارية خبرا هامشيا في أفضل الأحوال، رغم أن الصحافي هو أساس العمل الإعلامي وحمايته هي الضامن لنقل الحقائق.

غزة - أعربت وكالة أسوشيتد برس عن "صدمتها وارتياحها" إثر تدمير الجيش الإسرائيلي عبر ضربة جوية مبنى بحوي مكتبها ومكتب قناة الجزيرة في قطاع غزة المحاصر، في حادثة ألفت الضوء على مسألة الضجة الإعلامية التي تراقف المؤسسات الصحافية مقارنة بالصحافيين في الميدان.

وأثار استهداف مبنى الجلاء المكون من 13 طابقا بصواريخ عدة، استنكارا دوليا واسعا، وقال المدير التنفيذي للوكالة غاري برويت في بيان "نشعر بالصدمة والارتياح من استهداف الجيش الإسرائيلي وتدمير المبنى الذي يضم مكتب أسوشيتد برس ومكاتب وسائل إعلام أخرى في غزة".

وأضاف "يعرفون موقع مكتبنا منذ فترة طويلة ويعلمون بوجود صحافيين فيه. وقد تم تحذيرنا من أن المبنى سيُقتل".

وتابع "هكذا تطور مقلق للغاية. لقد تفادينا بصعوبة خسائر فادحة في الأرواح. كان نحو عشرة بين صحافيين من وكالة أسوشيتد برس وصحافيين متعاملين معها في المبنى ولحسن الحظ تمكننا من إجلائهم في الوقت المناسب".

وفي حين أن برويت تلقى إنذارا قبل استهداف المبنى، إلا أن الصحافيين الذين يقومون بالتغطية الميدانية يواجهون الرصاص الحي أو الاعتقال دون إنذار سابق أو حماية، ولا يحظون بالاهتمام الواسع الذي تحظى به المؤسسات الصحافية ووسائل الإعلام في الظروف

المماثلة. ويصح الصحافيون الضحايا مجرد ذكرى في قائمة سنوية تصدرها المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة.

وتلقت المؤسسات الإعلامية التي استهدفت مكاتبها في مبنى الجلاء دعوات لاستضافتها، حيث أعلنت نقابة الصحافيين عن وضع مقرها ومقراتها في غزة تحت تصرف وسائل الإعلام والمكاتب الصحافية التي دمرت أو تضررت جراء القصف.

ويرى متابعون أن الأمر تحول إلى حملة دعائية وترويج من قبل المؤسسات الإعلامية لنيل التعاطف والتغطية الواسعة على حساب الصحافيين الذين يقومون بالدور الحقيقي ويخاطرون بحياتهم لنقل الواقع وأحداث المعارك في الميدان.

واتخذت وسائل إعلام دولية عديدة قرارا بعدم إرسال صحافيتها إلى مناطق الصراعات بعد مقتل الكثير منهم واستهدافهم من قبل أطراف الصراع، لذلك فإن الخطر الحقيقي على الإعلام نقل الحقائق هو بقاء الصحافي دون حماية. وتركزت التغطية الإعلامية لقتال الجزيرة على استهداف مكتبها وسرديات

المعلومات المضللة تعرقل حملة التطعيم في الولايات المتحدة

إجراءات يمكن أن تساعد الشخص على عدم الوقوع في فخ الرسائل المزيفة ومقاطع الفيديو التي تنتشر معلومات كاذبة حول فيروس كورونا وبرنامج اللقاح.

العاملون في مجال الصحة مضطربون لإقناع الناس بأنه لا أساس للروايات المخيفة التي قرأوها على الإنترنت

كما تحتوي التغريدة أيضا على رابط إلى مدونة غوغل الرسمية حول كيفية اكتشاف المعلومات الخاطئة عبر الإنترنت.

وتستشهد بتقرير مدعوم من مبادرة أخبار غوغل والذي وجد أن التصحيحات في شكل عمليات تدقيق للحقائق يمكن أن تقلل من آثار المعلومات الخاطئة على المعتقدات حول لقاح كوفيد - 19.



تدفق المعلومات المضللة مستمر على فيسبوك

ولا تقتصر المعلومات المضللة بشأن اللقاح على مواقع التواصل الاجتماعي، بل أصبحت أداة دعائية وحرب إعلامية بين الدول، ففي نهاية أبريل الماضي أكد منججو لقاح "سبوتنيك V" الروسي أنهم سيرفعون دعوى تشهير ضد الوكالة الوطنية البرازيلية للرقابة الصحية "أنفيسا"، التي رفضت السماح بتصدير هذا العقار إلى البلاد.

وقال حساب "سبوتنيك V" الرسمي في تويتر إن الهيئة البرازيلية "أصدرت بيانات خاطئة ومضللة" عن اللقاح دون اختبار.

وتابع منججو "سبوتنيك V" أنهم يرفعون في أعقاب هذا الاعتراف دعوى تشهير في البرازيل ضد "أنفيسا"، متهمين الوكالة بنشر "بيانات خاطئة وكاذبة".

وتحاول شركات الإنترنت المساهمة في وقف انتشار المعلومات المغلوطة عن اللقاح، فقد شاركت شركة غوغل بنصائح حول كيفية إيقاف المعلومات المضللة المتعلقة بكوفيد - 19 عبر الإنترنت.

وأدرجت الشركة في تغريدة على تويتر ومستخدمي الإنترنت المساهمة في مكافحة المعلومات المضللة عن اللقاحات. وأكدت كاترين أونكويل وايت الأستاذة المساعدة المتخصصة في التوليد والأمراض النسائية في كلية الطب التابعة لجامعة بوسطن أنه "يصعب التخلص من المعلومات المضللة. يتم التمسك بها أكثر من الحقيقة القديمة

واشنطن - تتشكل المعلومات المضللة المنتشرة عن لقاحات كوفيد - 19 على مواقع التواصل الاجتماعي تهديدا لهدف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الوصول إلى تحقيق مناعة القطيع في الولايات المتحدة، في وقت يشهد تلقي اللقاحات تباطؤا بالفعل.

ويجد العاملون في مجال الصحة أنفسهم مضطربين لإقناع الناس بأنه لا أساس للروايات المخيفة التي قرأوها على الإنترنت.

ومن بين أسوأ الأمثلة على هذا النوع من المعلومات المضللة التي انتشرت على فيسبوك هي أنه بإمكان الرجال الذين تم تحصينهم بالتسبب بعدم النساء غير الملقحات عن طريق الجنس، وأن 97 في المئة ممن تلقوا اللقاحات سيصابون بالعمى وأن اللقاحات ستصيب "جيلا كاملا بالعمى".

ويستمر تدفق منشورات تروج لنظريات لم يتم التوقف من صحتها عن فيروس كورونا على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، في كل دول العالم. وبجسب أشلي كيرنزغفر المديرة المساعدة في أبحاث الرأي العام والاستطلاعات لدى "مؤسسة عائلة كايزر"، المجموعة غير الربحية المعنية بالسياسات الصحية، يشير نحو نصف الأشخاص الذين لم يتلقوا اللقاحات إلى أنهم يشعرون بالقلق من إمكان تأثير "لقاحات كوفيد - 19 سلبا على خصوصيتهم في المستقبل".

ومعظم المشككين باللقاحات لا يصدّقون أطباءهم ولا يسعون للحصول على مشورتهم. كما تعرقل المعلومات المغلوطة بشأن اللقاحات الإرشادات الصحية الصادرة عن السلطات.

وأكدت كاترين أونكويل وايت الأستاذة المساعدة المتخصصة في التوليد والأمراض النسائية في كلية الطب التابعة لجامعة بوسطن أنه "يصعب التخلص من المعلومات المضللة. يتم التمسك بها أكثر من الحقيقة القديمة

الملة".